ICANN75 | الاجتماع السنوي العام – ورشة عمل بناء القدرات والتوعية 5 للجنة الاستشارية الحكومية GAC: موضوعات اللجنة الاستشارية الحكومية الرئيسية – المصالح ذات الأولوية للحكومات
الأحد 18 سبتمبر/أيلول 2022 – 10:30 إلى 12:00 حسب الوقت المحلي في كوالالمبور

(بدأ التسجيل)

كاريل دوغلاس: حسنًا. أهلًا بكم من جديد في عطلة نهاية الأسبوع مع بناء القدرات. وأنا على ثقة من أنكم جميعًا مستعدون للانطلاق. أين مستندي؟ لحظة. حسنًا. فيما يلي، لدينا كارلوس رييس الذي سيقدم عملية وضع السياسات PDP. ما نقوم به الآن بشكل أساسي، في السنوات الأخيرة، أصبحت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أكثر انخراطًا في جهود وضع السياسات لدرجة أن مشاركي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أصبحوا منخرطين بشكل مباشر في مجموعات العمل المجتمعية - التي تم تشكيلها لمناقشة مسائل السياسات المؤدية إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. إن مجموعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC [غير مسموع – 00:01:16] أثناء عمليات المداولات مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO هي شيء -- لا يعتبر جديدًا ولكنه يتزايد وأعتقد أن هذا شيء نحتاج إلى التعرف عليه.

على مدى السنوات العديدة الماضية، وسعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مشاركتها في مسائل وضع سياسات ICANN لتتجاوز تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة، ولكن أيضًا إلى المشاركة مباشرةً في عملية وضع السياسات في المراحل السابقة. في هذه الجلسة، سيحصل الحاضرون على نظرة عامة على عملية وضع السياسات PDP للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ويتعرفون على المصالح الحكومية الأساسية في عدد من المجالات ذات الأولوية للمخاوف التقليدية للحكومات في ICANN؛ على وجه

ملاحظة: مايلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ماورد في الملف الصوتي وتحويله الى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

التحديد، نطاقات gTLD الجديدة وخدمات بيانات التسجيل ونظام WHOIS والمخاوف المتعلقة بانتهاك نظام اسم النطاق DNS.

بالنسبة لمجموعة الجلسة الحالية، سيوفر كارلوس رييس من مؤسسة ICANN معلومات حول ماهية عملية وضع السياسات PDP. الآن تتذكرون ماري وانغ بالأمس التي أعطتنا نظرة عامة على عملية وضع السياسات PDP، لكن كارلوس سيتعمق في الأمر. لقد وعدت أن يقوم كارلوس بالتعمق اليوم وكارلوس موجود هنا للقيام بذلك. وفي سياق جهود نطاقات gTLD الجديدة سابقًا يُشار إلى كارين لينتز.

سيتبع كارلوس عدد من قادة موضوعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ذوي الخبرة والذين سيقدمون رؤى حول العديد من جهود العمل الموضوعية الرئيسية الجارية الآن مع رؤى حول تجربة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في عملية وضع السياسات PDP مع الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro ونظام WHOIS وانتهاك نظام اسم النطاق DNS أثناء مشاركة سبب أهمية هذه المشكلات للعديد من الحكومات حول العالم. أود أن أقدم لكم كارلوس رييس من مؤسسة ICANN الذي سيقدم عرضنا التقديمي أو هذا الاجتماع. تفضل. شكراً جزيلًا يا كارلوس.

كارلوس رييس: شكراً تريسي. مرحبًا بالجميع، معكم كارلوس رييس. أعمل مع منظمة ICANN منذ حوالي 10 سنوات. ومقيم في مكتبنا في واشنطن العاصمة. في الماضي، شاركت في عدد قليل من ورش العمل الخاصة ببناء القدرات للجنة الاستشارية الحكومية GAC، لذا من الجيد استعادتها بالحضور. وأنا متحمس للتحدث إليكم اليوم وقضاء بضع دقائق معكم اليوم.

أعرف أن زميلتي، ماري وانغ، أعطتكم نظرة عامة عالية المستوى على الهياكل المختلفة داخل مجتمع ICANN، ونطاق الميثاق لجميع هذه المجموعات، - وسأركز اليوم على

عمل وضع السياسات، وتحديدًا المنظمة الداعمة للأسماء العامة، ولماذا المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO؟ حسنًا، هذا لأن معظم المشكلات التي تستهلك جدول أعمال ICANN مدفوعة بعمل السياسات الخاص بالمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

من حين لآخر، سنقوم بعمليات وضع السياسات في منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد؛ في الواقع، أعتقد أنه ربما يوجد 4 عمليات وضع سياسات PDP في سجلهم، لكن المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، أكبر من ذلك بكثير. لذا فإن الكثير من القضايا التي تعطيها حكوماتكم الأولوية فيما يتعلق بمهمة ICANN غالبًا ما تكون مرتبطة بجهود المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. هناك منظمة داعمة ثالثة، وهي منظمة دعم العناوين، وتلك المجموعة تتعامل مع عمل السياسة العالمية لمصادر أرقام الإنترنت.

وعمل سياساتهم محدود بشكل أكبر ضمن مهمة ICANN، وذلك لأنه يتعين على سجلات الإنترنت الإقليمية الخمسة الاتفاق على نفس السياسات قبل أن تصبح مقترحًا للسياسات العالمية هنا في ICANN. وهذا لا يعني أنه لا يوجد عمل سياسات يحدث. إنه يحدث فقط في مكان آخر. لذا فإن الكثير من العمل المتعلق بسياسة مجتمع الأرقام يحدث في اجتماعات مجتمع سجلات الإنترنت الإقليمية.

نحن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حاليًا، مركز معلومات الشبكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو سجل الإنترنت الإقليمي لتلك المنطقة. لقد عقدوا للتو اجتماعًا الأسبوع الماضي وتوصلت بعض مقترحات سياستهم إلى توافق في الآراء، لكنهم ليسوا على المستوى العالمي لذا لا يؤثر ذلك على المهمة في ICANN. ويسعدني إجراء المزيد من الدردشة إذا كنتم ترغبون في معرفة المزيد حول جميع تفاصيل منظمة دعم العناوين ASO ولدي أيضًا زملاء يدعمون منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO، لكننا سنركز اليوم على المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. وسأحاول الحد من استخدام الاختصارات.

ترون الآن على الشاشة مخطط معلومات وضعناه قبل بضع سنوات والذي يشرح في الواقع على مستوى عالٍ جدًا عمليات وضع السياسات للمنظمات الداعمة. على الرغم من أننا نميل إلى قول عملية وضع السياسات في ICANN، باختصار، هناك بالفعل عمليات وضع سياسات متعددة. منظمة دعم العناوين ASO لديها واحدة. وهي في العمود أقصى اليمين. منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد لديها عملية وضع سياسات، وهي في المنتصف، ثم المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في العمود على اليسار.

ثم بعض سياسات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، هناك أيضًا العملية المعجّلة لوضع السياسات، لذلك حتى أن بعض المجموعات قد اتخذت المزيد من الخطوات لتطوير عمل السياسات الخاص بها، ولكن على مستوى عالٍ، هناك بعض الخطوات التي يجب أن تضعوها في اعتباركم. الأمر متشابه في جميع المجموعات، وهذه -- الخطوة الأولى في الواقع هي تحديد المشكلة. ما هي بيانات المشكلة؟ ما هي الأسئلة المطروحة حول موضوع معين من حيث صلته بمهمة كل منظمة داعمة؟

على سبيل المثال، بالنسبة لمنظمة دعم الأسماء العامة، سيركزون على تحديد مشكلة تقع ضمن اختصاصهم في نطاقات المستوى الأعلى العامة. لذلك لا يمكن للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن تتناول مشكلة تتعلق برمز البلد على سبيل المثال، ولا يمكن لمنظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد أن تتناول مشكلة تتعلق بعناوين بروتوكول الإنترنت. اختصاصات المنظمات محددة للغاية لهذا السبب.

لذا فإن الخطوة الثانية هي بمجرد أن تحدد المجموعات أن المشكلة تقع ضمن اختصاصها، فإنها تبدأ في تحديد نطاق المشكلة. قد يطلب البعض منهم نوعًا من تقرير المشكلات لاستكشاف المشكلات التي لم يتم حلها أو القضايا التي تتطلب وضع السياسات. وسيبدؤون المشاورات داخل مجتمعاتهم، وهذا على وجه الخصوص بالنسبة للجنة

الاستشارية الحكومية GAC هو منطقة يمكن أن تلعب فيها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC دورًا داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. يمكن لأي لجنة استشارية تابعة لـ ICANN أن تطلب بالفعل تقرير مشكلة من المنظمة الداعمة للأسماء العامة. لذا فهذه منطقة يكون فيها للجنة الاستشارية الحكومية GAC دور محدد في عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة.

كل منظمة داعمة لديها مجلس لإدارة هذا العمل، لذا فإن الواجهة بين اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، على سبيل المثال، ستكون مع مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة. والمجالس هي هيئات تمثيلية تنتخب من قِبل المنظمات الداعمة لإدارة عمل السياسات داخلها. لكن في كثير من الأحيان، قد يكونون أو لا يكونون هم الأشخاص الذين يضعون السياسات بالفعل. يمكن لأعضاء المجالس التعبير عن مصالح مجموعات أصحاب المصلحة أو الفئات المستهدفة، لكن أعضاء مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر هم من يضعون السياسات والتوصيات ضمن مجموعات العمل.

لذا في بعض الأحيان، يكون أعضاء المجلس على دراية بالمناقشات ولكنهم قد لا يعرفون مجمل كل التفاصيل، لكنهم يوفرون فرصة للاتصال والعمل كقنوات من مجتمعهم إلى المجلس في المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

الخطوة التالية، بمجرد تحديد نطاق المشكلة، في مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، ينظر المجلس فعليًا في تقرير المشكلة ثم يقرر ما إذا كان سيبدأ عملية وضع السياسات أم لا. وسبب وجود خطوة محددة، هناك، تتطلب عملية وضع السياسات تخصيص الموارد، ليس فقط من مؤسسة ICANN فيما يتعلق بكيفية دعمنا لهذا العمل، ولكن أيضًا تخصيص الوقت والمتطوعين من المجتمعات المختلفة.

لذلك يُعد دفع مشكلة ما إلى مرحلة عملية وضع السياسات PDP جهدًا كبيرًا. أنت بحاجة إلى متطوعين لتشكيل مجموعة عمل، ويحتاجون إلى تشكيل إجراءات تشغيلية لتحديد

كيفية عمل مجموعة العمل هذه، ثم تحتاج أيضًا إلى خبراء في الموضوع للمساهمة في المناقشات. لذلك، توجد داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO نماذج مختلفة لكيفية هيكلة مجموعات العمل الخاصة بهم، والتي يمكن أن تحدد طريقة اختيار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للمشاركة في جهد عملية وضع السياسات PDP. هناك فرصة أخرى هناك لمشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في عمل السياسة.

هذا وصف قصير جدًا ولكن مرحلة مجموعة العمل هي في الواقع الأطول لأن هذا هو المكان الذي تجري فيه المناقشات، حيث تجري المداولات بين مختلف أصحاب المصلحة حول الطاولة في مجموعة عمل معينة، وحيث تحدث الصياغة، وتحدث المراجعة، وتحدث المداولات ويحدث الخلاف، كل ذلك على أمل التوصل إلى توافق في الآراء.

الآن داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، هناك مستويات متعددة من التوافق في الآراء، لذلك إذا كنتم ترغبون في معرفة المزيد عن ذلك، يسعدني توجيهكم إلى بعض الموارد التي لدينا لكيفية تحديد المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للتوافق في الآراء، ولكن في النهاية، هدف كل مجموعة عمل هو الخروج بنوع من توصيات السياسات القائمة على التوافق في الآراء للمجلس. يقوم المجلس بعد ذلك بمراجعة التوصيات، وإذا صوت المجلس بالموافقة على التوصيات، يتم تحويلها إلى مجلس الإدارة. في كثير من الأحيان بين هذه العملية هناك فرص للتعليق العام. التعليق العام هو عملية في ICANN لتشجيع الإسهامات من أصحاب المصلحة الذين لا يشاركون في عمل وضع السياسات نفسه.

لذلك، يمكن للجان الاستشارية تقديم مدخلات من خلال التعليق العام، إذا لم تكن تفعل ذلك بالفعل داخل عملية وضع السياسات PDP نفسها. ولكن أيضًا، كما يوحي الاسم، إنه متاح للجمهور، لذلك إذا انتقلتم إلى موقعنا على الويب اليوم، أعتقد أنه ربما يكون هناك 6 فرص للتعليق العام أو أكثر، ويمكن لأي شخص في الجمهور إنشاء حساب

ومراجعة الاقتراح وتقديم وجهات نظره على ذلك. إنها إحدى آليات المساءلة والشفافية المتعددة لدينا هنا في ICANN وهي شيء مهم جدًا لمجموعات العمل لأن هذه هي الطريقة التي يحصلون بها على إسهامات لعملهم، من مختلف أصحاب المصلحة.

بعد قيام مجموعة العمل بمراجعة أي عمليات إرسال للتعليق العام، سيقررون غالبًا إن كان سيتم تعديل أو تكييف توصياتهم أم لا، وفي النهاية يقومون بوضع نوعًا ما التقرير النهائي. غالبًا ما يستغرق الأمر سنوات في طور الوضع، وربما من 2 إلى 3 سنوات، وبعد ذلك يعكس التقرير حقًا مجمل المحادثات. الإسهامات من مجموعة العمل، والإسهامات من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، وربما الإسهامات من اللجان الاستشارية من خلال التعليق العام، أو نقاط محددة من المشاركة مع مجموعات مجتمع ICANN المختلفة.

لذا، آمل ألا يكون التقرير النهائي مفاجأة لأي شخص. يتروى المجلس للغاية لبدء عملية وضع السياسات PDP، وهو أمر خصص المجلس موارد له. مخطط Z هذا هو نظرة عامة على عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO PDP، والخطوات المختلفة المتضمنة. في الركن السفلي هناك، في النص هناك، نرى التقرير النهائي لمجموعة العمل.

بمجرد أن يذهب إلى المجلس، يتداوله المجلس. إذا وافق المجلس عليه، فإنه يعد توصيات لمجلس الإدارة للخطوات التالية، وهناك فرصة أخرى للتعليق العام، ومن ثم يعد هذا ابتكارًا جديدًا في العامين الماضيين أو نحو ذلك، ولكن هناك أيضًا فرصة لمؤسسة ICANN، إذا تم توجيهه من قِبل المجلس، لإجراء مرحلة التصميم التشغيلي. وذلك في الواقع لفهم كيفية تنفيذ السياسات، وما هو تأثيرها على السياسات الحالية، والمسائل الأخرى ذات الصلة بالموارد ضمن نطاق دعم منظمة ICANN.

إذن، هذا جديد ولكنه يساعد في إثراء مجلس الإدارة عند النظر في المسألة والتوصيات. ومن ثم نأمل في النهاية، أن يكون لدينا مرحلة يصوت فيها مجلس الإدارة، وإذا صوت مجلس الإدارة للموافقة على تقرير التوصيات من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، فإننا نصل إلى السياسات، وبعد السياسات، هناك فريق منفصل بالكامل داخل المنظمة يأخذ القيادة في التحضير للتنفيذ والعمل مع الأطراف المتعاقدة وما إلى ذلك.

لذا، أنا هنا فقط للتركيز على كيفية وصولنا إلى هذه النقطة، ولكن آمل أن يمنحكم ذلك إحساسًا بما تبدو عليه العملية. بالطبع، من الصعب تتبع كل هذا على مدى عمر عملية وضع السياسات. إذا كنتم تفكرون في الأفق، 3 إلى 4، ربما 5 سنوات، سيأتي أشخاص ويذهبون. وتتغير التزامات المهمة للأشخاص. وهذه المعرفة المؤسسية مهمة للاستمرار، وهنا يأتي دورنا كمؤسسة، نتتبع كل شيء. لدينا نصوص وتسجيلات وحاضر ونقوم بتوثيق كل شيء حتى يتمكن الأشخاص من رؤية الإجراءات عندما يأتون ويذهبون، ويمكنهم أن يروا كيف تتطور المشكلة ويمكنهم أن يروا كيف توصلت مجموعة العمل في النهاية إلى قرار لأن كل هذا يجب أن يتم إجراؤه بشكل واضح وفقًا لمهمتنا لصالح الجمهور، وهذه هي مهمة ICANN.

سأتوقف هنا لأن عملية وضع السياسات PDP يمكن أن تكون ساحقة في بعض الأحيان، لكنني أعتقد أن ما يجب أن تضعوه في اعتباركم هو أن لوائح ICANN ودليل وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO يتطلبان غالبًا من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO التشاور مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في مراحل مختلفة حسب ما يصل إليه العمل. لذلك هناك فرص مدمجة من خلال البنية التحتية نفسها، ولكن كيفية اختيار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للتفاعل مع عملية وضع السياسات هو أمر ستنظرون فيه جميعًا كلجنة.

سأتوقف في هذا الأمر وأرى ما إذا كانت هناك أي أسئلة قبل أن أتطرق إلى حكمين

محددين في اللوائح أردت إبرازهما. هل لديكم أية أسئلة؟ أعلم أنها عطلة نهاية الأسبوع ونحن جميعًا هنا، ولكن إذا كان لديكم أسئلة، فلا تترددوا في الاتصال بي. إذا لم يكن لدي الجواب، فسأوجهكم إلى بعض زملائي الذين قد يفعلون ذلك.

هيا ننتقل إلى الشريحة التالية من فضلك. هذه بعض الأحكام الإضافية التي أردت تسليط الضوء عليها من لوائح ICANN. وهذا خاص بالقسم 12 حيث يتم تحديد اللجان الاستشارية. هناك قسم خاص باللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وأول منطقة أريد تسليط الضوء عليها هي الإشعار. النص موجود ولكني قمت بسحبه من القسم 12 من اللوائح. بمجرد أن ينظر مجلس الإدارة في توصيات المجلس من التقرير النهائي لعملية وضع السياسات، يوجد متطلب: "يجب على مجلس الإدارة إخطار رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في الوقت المناسب بأي اقتراح يثير قضايا السياسات العامة التي تسعى هي أو أي منها المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية إلى الحصول على تعليقات عامة بشأنها ويجب أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب أي استجابة في الوقت المناسب لهذا الإخطار قبل اتخاذ إجراء." من الواضح أن من صاغ هذا محامون وأعلم أن بعضكم ربما يكون محامين.

ولكن من الناحية العملية، هنا يوجد التفاعل بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية GAC الذي يتطلب من مجلس الإدارة إخطار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بنتيجة معينة من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO التي قد تؤثر على قضايا السياسات العامة. وهذا يقع بشكل مباشر ضمن اختصاص اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، لذا -- تعلمون، إذا لسبب ما، لم تتحدث اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO منذ سنوات، نظرًا لأن العمل على السياسات جاري، فهذا مجال يقول فيه مجلس الإدارة: " حسنًا، يوجد اعتبارات تتعلق بالسياسات العامة هنا، ونحن بحاجة إلى العمل مع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في هذا الشأن قبل تصويت مجلس الإدارة على هذه المسألة،" لذا من المهم وضع بند الإشعار في

الاعتبار.

الحكم الثاني الذي أردت تسليط الضوء عليه يتضمن الرفض. كما تعلمون، فإن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالتوافق في الآراء لها وضع خاص ضمن لوائح ICANN. وهناك أيضًا أحكام للحدود التي يجب على مجلس الإدارة تلبيتها عند رفض مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالتوافق في الآراء، لذلك تم توضيح ذلك هنا في هذا الحكم. مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالتوافق في الآراء "قد يتم رفضها فقط بتصويت ما لا يقل عن 60% من مجلس إدارة ICANN، - وستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومجلس إدارة ICANN بعد ذلك، بحسن نية وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة، إيجاد حل مقبول للطرفين." لذا مرة أخرى، هناك تفاعل بين اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومجلس إدارة ICANN في حالة الخلاف حول كيفية المضي قدمًا بشأن رفض التوصيات.

مرة أخرى، يسعدنا إحالتكم إلى المزيد من الموارد. قد يكون وضع السياسات أمرًا مخيفًا للغاية عندما تكون وافدًا جديدًا هنا في ICANN، ولكن هناك الكثير من الموارد المتاحة لك. أنا وزملائي في فريق السياسات، من الواضح أن لديكم فريق دعم ممتاز للجنة الاستشارية الحكومية GAC. لدينا أيضًا الكثير من المواد المتاحة من خلال ICANN Learn، والموارد الأخرى التي لدينا للمساعدة في شرح هذه المسائل وهذه العمليات، ولكن يسعدنا الرد على أي أسئلة.

أعتقد أنني انتهيت على الأرجح في الوقت المناسب. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فأنا أعتذر، لكن نعم، أعتقد أننا نسير جيدًا هنا. هل لديكم أية أسئلة؟ نعم.

عبد المنعم جليلة: معكم عبد المنعم جليلة للتسجيل. أرى أن المخطط الذي يحتوي على منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ومنظمة دعم العناوين ASO، الخطوة رقم 1 يختلف في منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO بالنسبة للمشكلات [تشويش]. هل يمكنك التوضيح أكثر حول هذا؟

كارلوس رييس: نعم، الصياغة مختلفة قليلًا؛ يطلب تقرير مشكلة مقابل تحديد المشكلة، لكن الأمر نفسه في جوهره. في الأساس، المجموعات -- هناك خطوة تروي للمجموعات التي تحاول تحديد إن كانت المشكلة تندرج ضمن اختصاصهم أم لا. في منظمة دعم أسماء النطاقات لرمز البلد ccNSO والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، يُطلق على المستند الرسمي الذي ينبثق عن ذلك "تقرير المشكلات" وهذه ممارسة تحديد النطاق في الواقع؛ لذا، نعم، الصياغة مختلفة قليلًا لكن جوهر الخطوة هو نفسه.

عبد المنعم جليلة: حسنًا، الأمر الثاني. بالنسبة لمنظمة دعم العناوين ASO، أعتقد أن عملية وضع السياسات هي بطريقة ما أولًا أكثر من غيرها؟ أو يقول البعض -- ليس الأمر متعلق بنا؟ إنها 4 خطوات وأعتقد أنها مسار سريع [غير مسموع – 00:22:45] النوعين الآخرين.

كارلوس رييس: نعم، لذا فإن السبب في ذلك هو أن الجزء الأكبر من عمل السياسات لمجتمع الأرقام يحدث خارج ICANN. يحدث ذلك في مجتمعات سجلات الإنترنت الإقليمية. لذلك إذا وافق خمستهم على نفس السياسة ثم أطلق السياسة العالمية في ICANN، فلا يوجد وضع للسياسة بحد ذاته يحدث في ICANN، وهذا يحدث على المستوى الإقليمي داخل

المجتمعات، وما يفعله مجلس العناوين لمنظمة دعم العناوين ASO هو حقًا فقط للتأكد من أن كل منطقة وافقت عليها، الأمر نفسه، فقد اتبعوا جميعًا عمليتهم. وبعد ذلك يتخذون الخطوات لإخطار مجلس إدارة ICANN ووظيفة هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت IANA، إلى آخره.

لذلك فهي أقصر بهذا المعنى من حيث الخطوات. ملاحظة جيدة. حسنًا. نعم، جوليا.

جوليا تشارفولن: شكرًا. لدينا يدان مرفوعتان في Zoom. لدينا رودي ثم أليسا.

رودي نولد: نعم، شكرًا. رودي نولد من ألمانيا للتسجيل. لدي سؤال يتعلق بالمرحلة الثالثة من عملية وضع السياسات للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO PDP. عندما يقرر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بدء عملية وضع السياسات PDP ويتم تجميع مجموعة عمل، من يقرر كيفية تكوين مجموعة العمل هذه؟ أعني، من يختار الأعضاء، وهل هناك أي قواعد لتضمين أصحاب المصلحة من خلفيات مختلفة لضمان سماع أصواتهم، وليس فقط من خلال اللجان الاستشارية مثل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أو اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC، ولكن أيضًا في مجموعة العمل نفسها؟

كارلوس رييس: شكرًا يا رودي على السؤال. لذا في النهاية، نظرًا لأن مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO هي من تضع ميثاق مجموعة العمل، فإن مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO سيحدد كيفية هيكلة مجموعة العمل. وهناك العديد من نماذج العضوية

التي يمكن أن ينظر فيها مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. لكن بشكل أساسي، كلها تهدف إلى جلب وجهات نظر مختلفة لأصحاب المصلحة داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

فيما يتعلق بأصحاب المصلحة خارج المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، كما قلت، تسمح بعض نماذج مجموعات العمل لمسؤولي الاتصال أو أي نوع آخر من الآليات، ولكن يجب أن يكون خط الأساس لكيفية إدارة مجموعات العمل لعملهم مفتوحًا. لذلك هناك دائمًا حالة مراقب وما إلى ذلك، وكما ذكرت، فإن الدعم الذي نقدمه من مؤسسة ICANN يعتمد على مبدأ الشمول هذا، لذا فإن كيفية تخصيص العضوية يمكن أن تختلف بناءً على المشكلة والنموذج الذي تتبناه، ولكن المبدأ الدافع هو تضمين أكبر عدد ممكن من وجهات النظر. إنه سؤال جيد. نعم؟

جوليا تشارفولن: نعم، أليسا، من فضلك.

أليسا هيفر: نعم، شكرًا. صباح الخير، معكم أليسا هيفر للتسجيل. شكرا أولا وقبل كل شيء على العرض التقديمي. كنت أتساءل عن العودة إلى الشريحة الأخيرة، إذا تم رفض أي مشورة بالتوافق في الآراء من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من قبل مجلس الإدارة، وإذا كانت الإجابة بنعم، فماذا كانت المشورة؟ شكرًا.

كارلوس رييس: سأقوم بالرجوع إلى روب لمعرفة ما إذا -- أعرف أنه يقود الدعم في هذا الشأن. روب، هل تعلم؟

روبرت هوغارث: سعيد لأن هذه البيئة غير رسمية، لأنني لم أسمع السؤال.

كارلوس رييس: أوه. هل تود تكرار سؤالك؟

روبرت هوغارث: نعم، من فضلك.

أليسا هيفر: بالتأكيد. كنت أتساءل إن كان مجلس الإدارة قد رفض أي مشورة بالتوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية GAC، وإذا كانت الإجابة بنعم، فماذا كانت تلك المشورة؟

روبرت هوغارث: سألني أحدهم هذا السؤال مؤخرًا، وقمت بالبحث ولم أجد أي حالة قدمت فيها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المشورة التي رفضها المجلس، على الأقل في آخر 7 أو 8 سنوات. بشكل عام، النهج الحالي الذي يتبعه مجلس الإدارة – وأنا لا أتحدث نيابة عن مجلس الإدارة -- ولكن من ملاحظاتي هو أن مجلس الإدارة سيعمل بجد لإيجاد طريقة لحل أي اختلافات بين ما يأملون في تحقيقه وما تأمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في تحقيقه. وما يتضح في كثير من الأحيان هو تأجيل المشورة، أو قد تتذكرون جميعًا المخطط الذي شاركه نيكولاس بالأمس، والذي أظهر أنك تدخل في حلقة المحادثة هذه،

إذا صح التعبير، والتي تسمح بإجراء المشاورات، ثم إذا تم حلها، فيمكن للجنة الاستشارية الحكومية GAC تعديل مشورتها.

وأعتقد أن المضي قدمًا في المستقبل، هذه الأنواع من المناقشات حول إن كانت هذه العملية ستنجح، ومدى فعاليتها، وما إلى ذلك، ستجري داخل مجموعة التحاور بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية BGIG، شكرًا.

كارلوس رييس: شكرًا يا روب. أعتقد أن هذه هي مرحلة النهاية. هل ثمة أسئلة أخرى؟ نعم، تفضل.

آشوين ساستروسوبروتو: آشوين من إندونيسيا للتسجيل. أعتقد أنه إذا كان بإمكاننا لاحقًا مناقشة حالة الدراسة حول مشكلة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO هذه أو أيًا كانت. ربما سيكون من المثير للاهتمام أن نرى على سبيل المثال عندما تقترح شركة نطاق مستوى أعلى عام gTLD وdot Islam وdot Halal، كان النقاش حول ذلك مكثفًا لدرجة أنه بعد 5 أو 6 سنوات أخيرًا رفض مجلس الإدارة الطلب، لذلك هذا نوع من دراسة الحالة هذا ربما يجعل من الأفضل لنا جميعًا أن نرى كيف يتم تنفيذ عمليات السياسة المختلفة لحالات معينة، شكرًا.

كارلوس رييس: أوافق تمامًا، وأعتقد أن هذا هو سبب وجود بعض قادة الموضوعات التي ستوجهك خلال مشكلات محددة هنا بعد ذلك.

آشوين ساستروسوبروتو: نعم.

كارلوس رييس: لذلك ربما يكون هذا انتقالًا جيدًا. شكرًا جزيلًا.

كاريل دوغلاس: شكرًا جزيلًا يا كارلوس. نعم، عاصفة من التصفيق. إنه مستحق لكارلوس رييس. شكرًا جزيلًا لك على شرح عملية وضع السياسات PDP هذه، فهو يذكرني نوعًا ما بضمان أن يكون لجميع الأطراف صوت و / أو رأي في العملية، ويتم تنظيم المستند أو إنشاؤه.

بالتأكيد، كما أعتقد في العالم القانوني، يضمن عدم وجود طعون لاحقًا. لذلك لا يمكن لأحد أن يقول ذلك: "أوه، لم أكن أعرف، لم أكن جزءًا من العملية." لذا مرة أخرى، شكرًا يا كارلوس. والآن ننتقل إلى موضوع بالغ الأهمية لكم جميعًا لأن بعض الأشياء التي نناقشها هنا سترغبون في معرفة ما هي تلك القضايا الرئيسية. ستكون الموضوعات التي سننظر فيها الآن هي القضايا الرئيسية التي تتم مناقشتها في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.

ونحن محظوظون جدًا لأن يكون معنا قادة الموضوعات لهذه المشكلات، لذلك معنا اليوم، جورج كانسيو، الذي سيتحدث قليلًا عن موضوع الإجراءات اللاحقة لنطاقات نطاقات gTLD الجديدة، يليه لورين كابين وغابرييل أندروز الذين سيتحدثون عن انتهاك نظام اسم النطاق DNS وكذلك نظام WHOIS. لا أريد الاستمرار في الحديث أكثر من ذلك، لذا ربما -- يمكنكم تقديم أنفسكم لهؤلاء الأشخاص، جورج ولورين وغابرييل، والكلمة لكم.

جورج كانسيو: مرحبًا بالجميع، أتمنى أنكم تسمعوني جيدًا ويمكنكم رؤيتي. فقط أتحقق من أن الاتصال--

جوليا تشارفولن: شكرًا يا جورج. نسمعك.

جورج كانسيو: هذا عظيم. يسعدني أن أكون معكم، على الأقل عبر الإنترنت. آسف جدًا لعدم وجودي معكم شخصيًا. هذه المرة لم يكن ذلك ممكنًا. لدينا وقت قصير للتعمق في الإجراءات القادمة بشأن نطاقات gTLD الجديدة.

معكم جورج كانسيو. ممثل سويسرا في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. كنت أتابع عملية الإجراءات القادمة منذ أن بدأت في الشكل الحالي، على ما أعتقد قبل 6 سنوات، لذلك كما قيل من قبل، من الصعب جدًا متابعة مثل هذه العملية الطويلة جدًا، والتي لم تنته بعد، على مدى الكثير سنوات، لا سيما بالنظر إلى أنها عملية تستغرق وقتًا طويلًا للغاية. في وقت ذروة عملية وضع السياسات عندما كانت مجموعة العمل التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO نشطة، كانت هذه العملية تعني عدة ساعات في الأسبوع، ومئات رسائل البريد الإلكتروني كل أسبوع، - وفي النهاية، آلاف الساعات من وقت التطوع، فقط لإعطائكم إحساس بكثافة الوقت لمثل هذه العملية.

لكن دعونا نختصر الأمر قليلًا. أعتقد يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية. أحاول رؤيتها في جهاز الكمبيوتر الخاص بي. نعم، للاختصار، لماذا نهتم كحكومات؟ لماذا من المهم جدًا أن نتحدث عن نطاقات المستوى الأعلى، ونطاقات المستوى الأعلى العامة في هذه الحالة؟ هذا يعيدنا إلى إحدى الوظائف الرئيسية لـ ICANN، وهي وضع القواعد لنطاقات المستوى الأعلى العامة.

كما تعلمون، في حالة نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد، يكون في الغالب تفاعل بين المجتمع المحلي والحكومة المحلية، والسجل الذي وضع القواعد في نماذج مختلفة، التي تختلف كثيرًا من نطاق مستوى أعلى لرمز بلد ccTLD إلى نطاق مستوى أعلى لرمز بلد ccTLD، ولكن في حالة نطاقات المستوى الأعلى العامة، كما رأينا بالأمس وكما سمعنا اليوم أيضًا من كارين ومن لارس، فإن ICANN هي التي تحدد القواعد الرئيسية، والتي يتم وضعها بعد ذلك في سياسات بالتوافق في الآراء، إلى درجة معينة، ثم الانتقال إلى العلاقة التعاقدية بين ICANN والسجلات وأمناء السجلات، وتجعل هذه القواعد ملزمة للجهات الفاعلة في نطاقات المستوى الأعلى، أو نطاقات المستوى الأعلى العامة.

لذلك، هذا، بحد ذاته بالفعل مهم جدًا، وبالطبع، نطاقات المستوى الأعلى -- لا تخفى عليكم، لكنها معرّفات مهمة جدًا على الإنترنت. إنها فريدة من نوعها، لذلك لديك، على الأقل في جذر ICANN بالطبع، - نطاق مستوى أعلى واحد فقط في كل حالة بسلسلة واحدة، بمصطلح واحد، أو باختصار واحد.

وتحمل هذه المصطلحات والمختصرات معنى، لذا فهي تحتوي على محتوى. إنها تعني شيئًا للأشخاص بالطبع. وفي نفس الوقت، فهي بنى تحتية منطقية يمكننا القول، التي تدار من قبل سجلات نظام اسم النطاق، وبالتالي، هذا يعني أنها تحمل آثار السياسات العامة.

إذن، ما هي هذه الآثار على المستوى العالي جدًا؟ ربما تكون النقطة الأولى بالطبع هي أنها جزء من اقتصادكم، أو اقتصاد المنطقة، - أو المجتمع الذي يستند إليه تسجيل نطاق المستوى الأعلى هذا. يمكن أن يكون لها آثار على كيفية تطور الاقتصاد، على الأقل اقتصاد الإنترنت، وبالتالي قد يكون لديكم مصلحة في هذا الصدد. قد يكون لديكم مصلحة في النظر في إمكانية وجود نطاق مستوى أعلى مرتبط بالمنتجات أو الخدمات أو الأعمال

التجارية أو المناطق أو المحليات في بلدكم، أو في منطقتكم، التي قد تكون بالفعل شيئًا يستحق النظر فيه.

على سبيل المثال، في سويسرا -- يمكنني أن أذكر مثالًا، البلد الذي أتيت منه، لدينا نطاق مستوى أعلى واحد من جولة 2012 يسمى .Swiss، لذلك من الواضح جدًا أن هذا يحمل معنى لأن كل شيء تحت Swiss. له اتصال وثيق ببلدنا. كانت هناك قصة وراء تقدم الحكومة السويسرية بطلب للحصول على Swiss. خلال جولة عام 2012، وفي الوقت الحاضر يتم تشغيل نطاق المستوى الأعلى العام هذا من قبل هيئتي، من قبل الهيئة السويسرية للاتصالات.

إذن، هذا مثال واحد، وبالطبع، هذا الارتباط باسم بلدنا، والاتصال بجميع المنتجات والخدمات المرتبطة بسويسرا، كان أحد الاعتبارات التي قدمناها عند التقدم بطلب للحصول على نطاق المستوى الأعلى مرة أخرى عام 2012. كما قلت، نطاقات المستوى الأعلى تحمل معنى، وهذا يقودنا في كثير من الأحيان إلى الملكية الفكرية.

أعلم أن معظم الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لا يأتون من هيئات الملكية الفكرية في بلدانهم، ولكن عادةً ما يكون من الجيد أن يكون لديكم علاقات جيدة مع زملائنا هناك بسبب بالطبع الأسئلة المتعلقة بكيفية حماية حقوق الملكية الفكرية هذه في نظام اسم النطاق مهمة جدًا للحكومات، وتتم مناقشتها في كل من ICANN وفي المنتديات الدولية الأخرى مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

لذلك، من أجل حماية الأسماء كنطاقات المستوى الأعلى، هناك عدد من القواعد الموضوعة في سياسات ICANN، وهذه تتم مناقشتها ليس فقط في الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro والتوصيات للجولة القادمة من نطاقات المستوى الأعلى، ولكن على سبيل المثال أيضًا في عملية وضع سياسات أخرى تسمى مراجعة

آليات الحماية، حيث سيكون هناك، من بين أمور أخرى، في السنوات القادمة مراجعة للإجراء الموحد لتسوية النازعات، وهو الأداة الرئيسية لحماية العلامات التجارية والحقوق الأخرى تحت نطاقات المستوى الأعلى العامة.

كما قلت، نطاقات المستوى الأعلى هي أيضًا نوعًا ما البنية التحتية للإنترنت، وتقودنا البنية التحتية إلى الأمن، والمرونة، واعتبارات الأمن، لأن كل من السجلات وأمناء السجلات الذين يقومون بتشغيل هذه البنية التحتية في النهاية، يتحملون بعض مسؤوليات سلامة هذه البنى التحتية. قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC العديد من الإسهامات خلال جولة عام 2012 حول هذه الجوانب مما أدى إلى بعض الأحكام التعاقدية بين ICANN والسجلات وأمناء السجلات، وما زلنا في الوقت الحاضر نناقش كيفية الاستمرار في تحسين ذلك، ويتم إجراء هذه المناقشات عادةً تحت اسم انتهاك نظام اسم النطاق DNS.

وأعتقد أن لورين وغابرييل سيتطرقان إلى ذلك لاحقًا. بالطبع، إنها أيضًا إحدى المشكلات التي أخذتها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في الاعتبار عند الحديث عن الجولة الجديدة لنطاقات المستوى الأعلى.

كما تمت مناقشته من قبل، خلال الجلسة الأولى التي عقدناها اليوم، بالطبع حمل المعنى أحيانًا له دلالات جغرافية. بعض المصطلحات لها معنى جغرافي، وعادة ما يكون لذلك ارتباط مهم للغاية بالمؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية وعبر الوطنية. كانت مسألة كيفية التعامل مع نطاقات المستوى الأعلى الجغرافية ذات السلاسل التي لها معنى جغرافي موضوع مناقشات طويلة جدًا خلال فترة مجموعة عمل الإجراءات القادمة، وكان هناك أيضًا مسار عمل محدد مخصصًا فقط لهذه المشكلة التي عملت حوالي سنتين بشأن هذه المسألة ووضع التوصية التي تم تضمينها في توصيات الإجراءات القادمة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بشأن المصطلحات الجغرافية.

لذلك ربما يكون هذا شيئًا قد يثير اهتمامكم عند النظر بالتفصيل في ذلك. وبالطبع، هناك عدد من الأدوات المنصوص عليها في تلك التوصيات التي تأتي أيضًا من التجربة التي تم تطويرها في جولة عام 2012، حول كيف يمكن للحكومات واللجنة الاستشارية الحكومية GAC ككل أن تتدخل إذا كانت هناك نطاقات مستوى أعلى قد تثير مخاوف السياسة العامة.

وتسمى هذه الأدوات بالإنذار المبكر، الذي قد يتم إصداره في وقت مبكر جدًا من عملية تقديم الطلبات من قبل الحكومات كل على حدة أو مجموعات الحكومات، ومشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالتوافق في الآراء بالطبع التي يمكن إصدارها من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن نطاقات المستوى الأعلى، بشكل فردي أو على فئات لنطاقات المستوى الأعلى إذا كان لدينا توافق في الآراء. سأتوقف هنا لفترة وجيزة جدًا لمعرفة إن كان هناك أي رد فعل أولي على هذا؟

كاريل دوغلاس: هل يوجد لدينا أية أسئلة أخرى؟ سواء في الدردشة أو شخصيًا؟ هذا موضوع مثير جدًا للاهتمام. أخشى أن أقول إنه كانت هناك بعض القضايا التي تم فيها اقتراح أسماء معينة واعترضت عليها الدول. أعلم أن هذا سيكون موضوعًا سيأخذنا بعيدًا بعض الشيء، لكن يمكنكم فقط تخيل الحالات التي يرغب فيها شخص ما في الحصول على اسم، وقد ينتهي هذا الأمر بالتعارض.

حسنًا، إذا لم يكن لدينا أي أسئلة يا جورج؟

جورج كانسيو: نعم، يمكنني الاستمرار. شكرًا يا كاريل. يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، وإذا فهمت هذا بصورة صحيحة – لا، إنها الشريحة السابقة. إذن، تلخص هذه الشريحة سبب أهمية ذلك للجنة الاستشارية الحكومية GAC أو ما الذي ننظر إليه من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC فيما يتعلق بهذه العملية؟ لذلك، كما عرفنا من قبل من كارين ولارس، لم تنته بعد مناقشات السياسة حول قواعد الجولة القادمة من نطاقات gTLD الجديدة، لذلك انتهت مرحلة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO في أوائل عام 2021. ثم انتقلت التوصيات إلى مجلس إدارة ICANN، ووجه مجلس إدارة ICANN مؤسسة ICANN لوضع مرحلة التصميم التشغيلي، التي ستنتهي في غضون بضعة أشهر بتقييم التصميم التشغيلي، الذي سيشكل في النهاية الأساس لمجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأن التوصيات التي وضعتها المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO.

نحن، بصفتنا اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، نتابع هذه العملية، التي بدأت في عام 2016، عن قرب. هناك سجل حافل بالإسهامات من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بشأن هذه المسألة. لقد رأينا ملخصًا للإسهامات الرئيسية التي قدمناها على أساس التوافق في الآراء في يونيو/حزيران 2021، وبالطبع مستمرون في مراقبة مرحلة التصميم التشغيلي الآن، وإذا انتقلنا إلى الشريحة التالية، من فضلك -- والشريحة الأخرى؟ حسنًا، ثم نرى ما ينتظرنا، وبالطبع هناك أربعة حقول متبقية حيث يمكننا التدخل باسم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.

هناك دائمًا احتمال أننا ما زلنا نصدر مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن أي من التوصيات المضمنة في التقرير النهائي للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، لذلك لا يزال هذا مفتوحًا، ولكن الأمر متروك حقًا لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للتقدم بمقترحات قد تصل إلى توافق في الآراء في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن أي من توصيات مجموعة عمل الإجراءات القادمة.

هناك جانب ثان حيث ستتاح لنا الفرصة للمشاركة، وهو ما يسمى - عملية توجيهات المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بشأن دعم مقدم الطلب، التي تهدف إلى تحسين أو بلورة التوصيات حول كيفية تحقيق الجولات الجديدة لنطاقات المستوى الأعلى مزيدًا من النجاح، والحصول على حضور أكبر في المناطق المهمشة، لا سيما في الاقتصادات النامية، وقد أرسلنا مؤخرًا دعوة للمتطوعين داخل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، وأعتقد أن هناك مندوبًا واحدًا من الأرجنتين قد تقدم. من المهم المشاركة في هذه العملية لتحسين التعليم والوعي بالجولات القادمة، ودعم التمويل المحتمل للمتقدمين من المناطق المهمشة أو السياق لجعل الجولة القادمة أيضًا ناجحة في مثل هذه المناطق التي يكون فيها وجود نطاقات المستوى الأعلى محدودًا في الوقت الحاضر.

وإذا انتقلنا إلى الشريحة الأخيرة، فسنرى موضوعين آخرين قد يكونان موضع اهتمام بالنسبة لكم. الأول هو الحوار حول النطاقات العامة المغلقة بين اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO واللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC، حيث سنحاول إيجاد حل مشترك لكيفية التعامل مع مثل هذه النطاقات العامة المغلقة في الجولة القادمة. مزيد من التفاصيل للمتابعة يوم الاثنين، فإلى الغد. وبالطبع، على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، قد تفكرون في بدء التحدث إلى مجتمعاتكم لمعرفة إن كان هناك اهتمام للتقدم بطلب لنطاق gTLD جديد في الجولة القادمة من نطاقات المستوى الأعلى العامة، سواء كان هناك نطاقات المستوى الأعلى في بلدكم، في منطقتكم، التي قد تهمكم وقد تبدؤون في التحقيق والنظر في الإيجابيات والسلبيات والتكاليف والموارد اللازمة لبدء مثل هذا الطلب.

سيكون لدينا جلسة يوم الاثنين، غدًا، الساعة 15:00 بالتوقيت المحلي، 7 صباحًا بالتوقيت العالمي المنسق، حيث سنناقش القضايا الحالية التي تهم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على مستوى السياسة أكثر. لا أعرف إن كانت هناك أسئلة أخرى؟ أعتقد أن

الوقت ينفد منا قليلًا.

كاريل دوغلاس: نعم، لدينا سؤالان يا جورج. لذلك لدينا سؤال أعتقد من ممثل مصر. ستقرأ لنا غولتن السؤال.

غولتن تيبي أوكسوز أوغلو: شكرًا يا كاريل. [غير مسموع – 00:53:08] تم قبوله على أنه مسار gTLD، وليس السلسلة الكاملة للبلد نفسه. شكرًا يا عبد المنعم.

جورج كانسيو: شكرا لممثل مصر على هذا السؤال. أعتقد أنك أشرت إلى هذا لأن Swiss. كان نطاق مستوى أعلى مقبولًا خلال جولة 2012، والإجابة هي نعم، أعتقد أن نطاق المستوى الأعلى المصري سيكون مقبولًا لأنه لا يتناسب مع فئات نطاقات المستوى الأعلى الجغرافية المستبعدة أو الخاضعة لقواعد محددة بموجب التوصيات التي وضعتها المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، لذلك ربما يكون هذا أمرًا يجب الانتباه إليه.

كاريل دوغلاس: شكرًا.

جورج كانسيو: وأعتقد أن هناك سؤال آخر؟

كاريل دوغلاس: نعم لدينا. غولتن؟

غولتن تيبي أوكسوز أوغلو: شكرًا يا كاريل. لدينا سؤال من عضو وفد ماليزيا لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، محمد، على النحو التالي: ماذا يحدث عندما يتعلق الأمر بطلب مقدم نيابة عن مجتمع ولديه دعم قوي من المجتمع المعني، ولكن في نفس الوقت نواجه اعتراضًا من قبل الحكومة بسبب حقيقة أن الاسم المطبق قد يقع أيضًا تحت الاسم الجغرافي؟ شكرًا.

جورج كانسيو: شكرا وشكرًا عضو ماليزيا. علينا النظر في القواعد التي تحكم كل من طلبات المجتمع والأسماء الجغرافية. مع الأخذ في الاعتبار الامتثال لقواعد طلبات المجتمع، سنضطر إلى النظر إن كان الاسم نفسه، إن كان جغرافيًا، يندرج في أي من الفئات المحددة في التوصيات - حيث توجد حاجة إلى عدم اعتراض من الحكومة أو الحكومات ذات الصلة.

هذه عادةً ما تكون عواصم أو أسماء مدن حيث يكون الاستخدام المقصود جغرافيًا، وهناك أيضًا عدد من الفئات الأخرى مثل المناطق دون الوطنية في قائمة المنظمة الدولية للتقييس ISO حيث يكون ذلك قابلًا للتطبيق؛ لذا فإن الأمر يعتمد قليلًا على إن كان الاسم يندرج في إحدى هذه الفئات ليحتاج حقًا إلى اعتراض من الحكومة المعنية، ولكن إذا لم يكن كذلك، من حيث المبدأ، فلن تكون هناك حاجة إلى هذا الاعتراض، - ولكن بالطبع، يمكن للحكومة استخدم أيضًا الإنذار المبكر أو محاولة إقناع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بكاملها بإصدار مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالتوافق في الآراء.

كاريل دوغلاس: شكرًا جزيلًا يا جورج. وما لم تكن هناك أي أسئلة أخرى، أعتقد أنه يمكننا المضي قدمًا. اسمحوا لي أولًا أن أشكر جورج كانسيو على العرض التقديمي الرائع. من فضلكم أعطوه عاصفة من التصفيق. شكرًا يا جورج، وفي المرة القادمة نتطلع إلى رؤيتك شخصيًا. يمكننا الآن الانتقال إلى انتهاك نظام اسم النطاق DNS، وسأقوم بدعوة لورين كابين وغابرييل أندروز لتقديم الموضوعات. لورين وغابرييل.

غابرييل أندروز: مرحبًا يا رفاق. معكم غابرييل. ويمكنك المضي قدمًا والانتقال إلى الشريحة التالية، إذا سمحت. أريد أن تروني هنا. سترونني مرة أخرى عندما نصل إلى الأسئلة والأجوبة في النهاية. أولًا، أريد فقط تقديم المقدمة: من أنا، ما هي مجموعة عمل السلامة العامة. أتحدث هنا بصفتي عضوًا في مجموعة عمل السلامة العامة وهي مجموعة تقدم المشورة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. نحن مجموعة من المتخصصين في إنفاذ القانون والمدنيين من مختلف البلدان الذين يقدمون المشورة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن أي مشكلة قد تمس السلامة العامة.

لذا فإن أي آراء يتم تقديمها هنا، ستكون رأيي، فهي من وجهة نظري كعضو في مجموعة عمل السلامة العامة PSWG، لكنها ليست آراء أصحاب العمل الذين أعمل معهم، كما أنها لا تخص أي منصب في أي حكومة ما. وفي حين أن وجهة نظري هي وجهة نظر ممارس السلامة العامة، فسوف تسمعون في وقت لاحق اليوم من مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين حول المحادثات المماثلة بشأن انتهاك نظام اسم النطاق DNS من وجهات نظر أخرى، وآمل مخلصًا أن تبني هذه المنظورات المختلفة على بعضها البعض

كما تسمعونها على مدار اليوم، وتساعدك على فهم العمل الذي نقوم به هنا في ICANN بشكل أفضل. وسيكون هذا على مستوى عالٍ جدًا. ولن يكون الأمر سهلًا.

الشريحة التالية. سأقضي 10 دقائق في التحدث إليكم حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS، ثم اعتقد أنني سأتوقف مؤقتًا للأسئلة، وأمضي 10 دقائق أخرى في الحديث عن نظام WHOIS، والمعروف باسم خدمات دليل التسجيل RDS، ثم أسئلة إضافية حول ذلك الأمر. الشريحة التالية.

لا أريد إهانة ذكائكم هنا ولكن فقط لأكون واضحًا أننا جميعًا نستخدم نفس اللغة، أعتقد أن هذه ثلاث كلمات من المهم جدًا فهمها جيدًا. المشترك هو الشخص الذي يشتري النطاقات. أمين السجل هم عادةً من نشتري منهم؛ يوجد ما بين 2 و3 آلاف أمين سجل في العالم. ومن ثم فإن السجلات هي المنظمات التي تدير نطاقات المستوى الأعلى التي سمعتم عنها للتو جورج يتحدث عنها؛ com. وnet. وorg. وengine. و.pizza، دوت أي شيء. الشريحة التالية.

وبينما نتعمق في انتهاك نظام اسم النطاق DNS، فإن نظام اسم النطاق DNS مصطلح مفهوم جيدًا. نظام أسماء النطاقات هو النظام المسؤول عن تحويل الأسماء التي يمكن قراءتها من قبل البشر مثل ICANN. أو إلى أرقام قابلة للتوجيه على الآلة والتي قد نواجه صعوبة أكبر في تذكرها نحن كأشخاص. لذلك عندما نقول انتهاك نظام اسم النطاق DNS، فهل يعني ذلك إذن أي انتهاك لنظام اسم النطاق؟ أم أنه انتهاك يستهدف نظام أسماء النطاقات على وجه التحديد، أم أن هذا شيء آخر تمامًا؟

الشريحة التالية. والإجابة، للأسف، يمكن أن تعتمد كثيرًا على من تسأله. هذه الشريحة مخصصة فقط لإظهار أن هناك وجهات نظر متعددة حول ما قد يعنيه انتهاك نظام اسم النطاق DNS. كمصطلح، لم يتم تعريف انتهاك نظام اسم النطاق DNS في إعدادات

ICANN بطريقة يتفق معها الجميع. الآن، ربما يرجع ذلك إلى أنه بناءً على الطريقة التي قد تحاول بها تحديد ما يعنيه انتهاك نظام اسم النطاق DNS، قد يفسر البعض ذلك أثناء قيامك بوضع الأساس لمحاولة تعيين المسؤولية أو إبعاد المسؤولية التي تأتي مع التعامل معها.

الشريحة التالية. ومع ذلك، حتى بدون توافق في الآراء كامل على التعريف، يمكننا محاولة تحديده كميا وقياسه والإبلاغ عنه. وكلما كنا أكثر تحديدًا، كان من الأسهل القيام بذلك، وأريد أن أشير إلى أن ICANN على سبيل المثال تنشر تقارير عن نشاط انتهاك نظام اسم النطاق، وهو التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق DAAR. قد تسمعونا نقول هذه الكلمة كثيرًا. هذا يعتمد على موجز السمعة التجارية؛ قد تسمعونها أيضًا يشار إليها باسم قوائم الحظر أو القوائم السوداء للنطاقات. تستخدم ICANN خلاصات قوائم الحظر هذه لحساب عدد النطاقات التي يرونها مرتبطة بواحد على الأقل من 4 أنواع مختلفة من التهديدات الأمنية مثل التصيُّد الاحتيالي، مثل توزيع البرامج الضارة وشبكات الروبوت والبريد العشوائي. وأريد أن أقول إن هذه التقارير ذات قيمة كبيرة لمحادثاتنا حول انتهاك نظام اسم النطاق DNS، وندعم جهود ICANN للإبلاغ عن هذه المشكلات.

ومن المهم أن تتذكروا أنه عندما نتحدث عن انتهاك نظام اسم النطاق DNS، احتفظ في الجزء الخلفي من رأسك بأن عدد النطاقات التي تمت رؤيتها لا يساوي بالضرورة عدد الأشرار الذين يرتكبون الانتهاك أو عدد المخططات المسيئة الموجودة، ولا عدد الضحايا. فهي جزء مفيد للغاية من الصورة. لكنها ليست الصورة الكاملة.

الشريحة التالية. فهل ستتحدث بصفتك ممثلًا عن حكومتك إلى ممارسي الأمن السيبراني خارج ICANN؟ سواء كانوا من مسؤولي السلامة العامة أو ما إذا كانوا متخصصين في الأمن في القطاع الخاص؟ قد تجد أنهم لا يستخدمون بالفعل مصطلح انتهاك نظام اسم النطاق DNS كثيرًا على الإطلاق، وفي تجربتي، في تطبيق القانون خارج ICANN،

نناقش نفس أنواع الانتهاك، لكننا نتحدث من حيث الجرائم أو مخططات الاحتيال، أو ما مقدار الخسارة المالية التي يتحملها المخطط أو عدد الضحايا وكيف يمكننا حماية هؤلاء الضحايا من التعرض للأذى في المستقبل؟ لذلك قد تكون على دراية بالقصة حيث يقوم العديد من الرجال المكفوفين بلمس فيل ويصفونه. لكن أوصافهم مختلفة جدًا لأنهم يستطيعون وصف الجزء الذي يلمسونه فقط.

نتحدث جميعًا عن نفس الحيوانات هنا، سواء كنا نسميها جريمة أو انتهاك نظام اسم النطاق DNS. لكن لدينا وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع، ولذا عندما تحاول حكوماتنا تحديد قضايا السلامة العامة المهمة جدًا، ونسعى لتقديمها إلى ICANN للمناقشة، فمن المفيد لنا التحدث بعبارات يفهمها كل شخص داخل ICANN. وللتحدث عن الجزء الذي لدى ICANN سلطة عليه، وللتعرف على ما ليس لها سلطة عليه.

الشريحة التالية. ومن أجل ذلك، أقترح أن يتعرف كل واحد منكم على لوائح ICANN. في الواقع، القسم ذاته من لوائحها، الذي يصف مهمة ICANN وسبب وجودها. وهذا ما تم إبرازه هنا، فإن ICANN مكلفة بضمان التشغيل المستقر والآمن لنظام المعرفات الفريدة للإنترنت. نوعًا ما القصة طويلة. والقراءة أبعد قليلًا، يمكننا أن نرى أن ذلك يتضمن التزامًا بالحفاظ، وأنا أقتبس مرة أخرى، "مرونة و / أو أمن و / أو استقرار نظام اسم النطاق DNS." ومع ذلك، توجد قيود داخل نفس هذه اللوائح حول ما إذا كانت سياسة ICANN يمكن أن تنظم محتوى موقع الويب. يجب أن يكون أي تنظيم من هذا القبيل في نطاق هذه المهمة. سترون هذه اللوائح المشار إليها بشكل شائع في محادثات انتهاك نظام اسم النطاق DNS، حول ما إذا كان نوع معين من الجريمة أو الانتهاك يقع ضمن مهمة ICANN أم لا يعد أمرًا مهمًا لتكونوا قادرين على التحدث إليها، لأنه إذا لم تتمكن من إظهار كيف تندرج مشكلتك في نطاق مهمة ICANN، فقد يكون من الصعب جدًا بالفعل تطوير توافق في الآراء حول أي سياسة ترغب في إجرائها بشأن مشكلتك.

الآن بعد قولي هذا، في حين أن جميع الأنشطة الضارة أو غير القانونية تقع ضمن اختصاص ICANN، تظل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مكانًا مهمًا لجميع الحكومات لمناقشة انتهاك نظام اسم النطاق DNS والعمل نحو الحلول التي يمكن تحقيقها داخل وخارج ICANN.

دعونا ننتقل إلى الشريحة الأخيرة حول هذا الموضوع الآن. أوه، تخطى هذه، من فضلك. أعتقد أننا قفزنا واحدة أخرى. شكرًا جزيلًا. نظرًا لأن هذه مقدمة عالية المستوى جدًا للموضوع، فقد أردت في النهاية تقديم بعض الروابط والموارد الإضافية لأي شخص قد يكون مهتمًا. الآن، يمكنكم الرجوع إلى هذا لاحقًا، ولكن هذه الشريحة ستتضمن روابط إلى التبليغ عن نشاط انتهاك النطاق DAAR التابع لـ ICANN للإبلاغ عن انتهاك نظام اسم النطاق الذي ذكرته. هذا يثري جميع محادثات الانتهاك لدينا. هناك بيانات عامة سابقة للجنة الاستشارية الحكومية GAC. هناك تقارير مجتمعية تتناول بالتفصيل مشكلات انتهاك نظام اسم النطاق DNS، وأخيرًا في الجزء السفلي مع NetBeacon والرابط إلى IC3، مركز شكاوى جرائم الإنترنت، هناك وسيلتان للإبلاغ عن الانتهاك الشائع في هذه الأيام. تم تطوير NeatBeacon بواسطة معهد انتهاك نظام اسم النطاق DNS، وهو تطور جديد للغاية، ولكنه يسمح للأفراد بالإبلاغ عن الانتهاك الذي سيتم توجيهه تلقائيًا إلى أمناء السجلات والسجلات بالإضافة إلى مركز شكاوى جرائم الإنترنت التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ ينشر الاتجاهات والتنبيهات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، والتقارير السنوية، كما أنها بمثابة المدخل الرئيسي للولايات المتحدة لتقارير النشاط الإجرامي على الإنترنت إلى وكالتنا.

الشريحة التالية. بذلك، سوف أتوقف مؤقتًا هنا حول مسألة انتهاك نظام اسم النطاق DNS قبل أن ننتقل إلى مناقشة نظام WHOIS. وأدعو الأشخاص لطرح أي أسئلة، إذا اجتزت بسرعة أي موضوع من الموضوعات، وإذا كنتم ترغبون في مشاركة تجاربكم أو مخاوفكم بشأن قضايا نظام اسم النطاق DNS أو جرائم الإنترنت؛ يمكن أن يكون ذلك

من منظور السياسة، ويمكن أن يكون تحقيقًا أو تنفيذًا أو أيًا كان، أو إذا كان لديكم أي طلبات أخرى لبناء القدرات حول هذا الموضوع الذي ترغبون في أن نتعمق فيه في المستقبل. منفتحون على أي شيء.

كاريل دوغلاس: بالتأكيد، أعتقد يا غابرييل، لدينا سؤال.
غولتن؟

غولتن تيبي أوكسوز أوغلو: شكرًا يا كاريل. لدينا سؤال من الوفد المصري. هل يعتبر الهجوم الموزع لحجب الخدمة DDOS بمثابة آلية أو سلوك لانتهاك نظام اسم النطاق DNS؟ شكرًا.

غابرييل أندروز: أجل، بالتأكيد. لذا مرة أخرى، سيعتمد هذا على من تسأله، لكني ألاحظ أن الحجب المنتشر للخدمة DDOS يمكنه الاستفادة من نظام اسم النطاق DNS كجزء من منهجية الهجوم. بالنسبة للأشخاص في الغرفة الذين لا يعرفون ما هو الحجب المنتشر للخدمة DDOS، فهو هجوم موزع لحجب الخدمة. وهو عندما ترسل الكثير من مسار البيانات في شبكة الإنترنت إلى ضحيتك، بحيث لا يمكنهم الرد عليها. تخيلوا في مباراة التنس إذا كان الخادم في هذه اللحظة سيخدم كرة التنس، إذا قام كل فرد من الجمهور بإلقاء كرة تنس على اللاعب الذي يستلمها. لا يمكنه ضرب الكرة الحقيقية لأن هناك الكثير منها في الهواء. هذا هو الحجب المنتشر للخدمة DDOS. الآن، تستهدف الهجمات الموزعة لحجب الخدمة DDOS أحيانًا البنية التحتية لنظام اسم النطاق DNS، وفي بعض الأحيان يستخدمونه في الهجوم. وأعتقد أن هناك حججًا يجب تقديمها بأن نعم، قد يكون هذا بالفعل انتهاكًا لآليات نظام اسم النطاق DNS. ومع ذلك، فأنا أعلم أن عمل ICANN في هذا المجال يدرك ذلك تمامًا وهناك خبراء في الموضوع يعالجون هذه القضايا التي

تتجاوز خبرتي الخاصة، ولكنها ليست خارج نطاق ما يمكن مناقشته في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومعنا كقادة مجموعة عمل للسلامة العامة لانتهاك نظام اسم النطاق DNS. إذا كنتم ترغبون في طرح أي مشكلة تتعلق بالحجب المنتشر للخدمة DDOS، يسعدني التحدث إليكم بشأنها في وضع عدم الاتصال.

كاريل دوغلاس: شكرًا لك، سيد جابرييل. ليس هناك المزيد من الأسئلة كما أرى، لذا ربما يمكننا المتابعة.

غابرييل أندروز: حسنًا، رائع. سننتقل الآن إلى الموضوع التالي، نظام WHOIS. وما سترونه هنا هو سجل لأول رسالة على الإنترنت؛ ولم يكن يطلق عليه الإنترنت في ذلك الوقت بالطبع، هذا في أكتوبر من عام 69. وهذه الرسالة أُرسلت من معمل في جامعة كاليفورنيا، بالقرب مني، إلى معهد ستانفورد للأبحاث. تم إرساله على ما يمكن أن يسمى ARPANET، والمذهل بالنسبة لي هو أنه حتى في وقت مبكر من هذا، فهموا مدى أهمية الاحتفاظ بهذا القفل، لمعرفة من كان يفعل ماذا ومتى. الآن، عندما زرت هذا المختبر بالذات، مختبر البروفيسور كلاينروك في جامعة كاليفورنيا، أوضح لي أنه شعر أن هناك رجلًا واحدًا على وجه الخصوص يستحق الكثير من الفضل في حفظ السجلات التفصيلي هذا.

الشريحة التالية، إذا تفضلت. وكان اسم ذلك الرجل جون بوستل. ويمكنكم أن تروا هنا، هذا هو نفس السجل، تاريخ مختلف، قبل أسبوعين من إرسال أول رسالة على الإنترنت. هناك ملاحظة من جون بوستل في الساعة 6:50 مساءً يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول، أنه

عندما قرأت هذا، كان عليّ أن أضحك بصوت عالٍ. يقول: "ما ورد أعلاه غير قابل للقراءة وغير موقع. الرجاء المحاولة بجدية أكبر، جون."

لذلك حتى قبل إرسال الرسالة الأولى على الإنترنت، كان هناك شخص ما يشعر بالضيق بالفعل لأنه لم يتمكن من التعرف على الشخص الذي لديه أصابع على لوحة المفاتيح. لا يزال هناك الكثير من ذلك حتى اليوم. لذلك كان جون بوستل أول مسؤول عن أسماء الإنترنت بالأرقام. لقد كان ذلك الرجل ICANN قبل أن يكون هناك ICANN. ولسنوات عديدة، كان جون هو المصدر الموثوق الذي يحمل الاسم والرقم المخصص لمن يتصل بالإنترنت، ويمكنكم المراهنة على أنه احتفظ بالأقفال.

الشريحة التالية. لذا تدير ICANN اليوم هذه المهمة. وتحكم سياسات ICANN نظام WHOIS. وغالبًا ما يتم وصف نظام WHOIS بدفتر الهاتف الخاص بالإنترنت. إنه قاعدة بيانات أو مجموعة من قواعد البيانات. من المعلومات حول أسماء النطاقات المسجلة الآن، وفي أبسط مستوياتها، تم تصميمها للإجابة على سؤال من يستخدم أي نطاق ومتى.

تقوم بإدخال اسم نطاق، وهنا يمكنكم أن تروا أنني أدخلت CNN.com لأنني كنت أعرف أن هناك معلومات مرتبطة به، وتحصلون على المعلومات، مثل متى تم تسجيل النطاق. ترون ذلك على اليسار تحت التواريخ. أو أمين السجل المسجل النطاق لديه. وتحدثنا عن أمناء السجلات، حوالي 3000 منهم في العالم، لذلك هذا هو المكان الذي ذهب إليه هذا الشخص لتسجيل الاسم. وبشكل حاسم، من هو الشخص الذي يقف وراء اسم النطاق هذا

يوجد الآن المزيد من المعلومات التي يتم إرجاعها من خلال استعلام نظام WHOIS أكثر مما يمكنني وضعه في شريحة واحدة بسهولة، لذلك هذا مجرد جزء منها، لكن اسم المشترك ومعلومات الاتصال التي تراها هناك، يمكن القول إنها الجزء الأكثر أهمية، فهي تجيب على من يستخدم هذا النطاق.

يمكن للمستخدمين النهائيين تقديم طلبات نظام WHOIS بعدة طرق مختلفة، وليس فقط من خلال موقع ICANN المعروض هنا. يمكنك استخدام مواقع أخرى تؤدي وظائف متشابهة جدًا، أو بعض الخدمات التجارية، أو يمكنكم القيام بذلك عن طريق سطر الأوامر كما هو موضح هنا.

النقطة المهمة هي أن هناك العديد من الطرق للاستعلام عن بيانات نظام WHOIS، وبغض النظر عن الطريقة التي قد تختار استخدامها، يمكن للمستخدمين النهائيين إرسال استعلام نظام WHOIS إلى قواعد البيانات الحالية مجانًا. الآن، كما يمكنك أن تتخيلوا، أصبحت هذه الأداة مفيدة بشكل لا يصدق لممارسي الأمن السيبراني، وإنفاذ القانون والسلامة العامة. في أي وقت تحتاج إلى معرفة من يقف وراء موقع ويب، وهذا يعني في أي وقت، ليس فقط لتحديد الأشرار، ولكن أيضًا لأغراض إعلام الضحية.

إذن ماذا أعني بإشعار الضحية؟ يمكنكم أن تتخيلوا أن إنفاذ القانون يحقق في حالة برمجيات الدفع القسري للفدية. برامج الدفع القسري للفدية هي المكان الذي سيقتحم فيه الأشرار شبكات الضحايا، ويقومون بتشفير جميع بيانات الضحية، ويطلبون فدية قبل السماح باستعادة تلك البيانات.

قد يكون إنفاذ القانون في بعض الأحيان محظوظًا بما يكفي لرؤية أن هذا على وشك الحدوث، وقد نعلم أن لدينا فترة زمنية قصيرة جدًا لتنبيه الضحية، سواء كانت شركة أو مستشفى أو مدرسة، بأن شبكتهم على وشك التعرض للهجوم. المهم هو أننا قد لا نعرف من هو الضحية في الواقع، قد نعرف فقط عنوان IP الخاص بهذه الضحية المجهولة.

سمحت لنا قواعد بيانات نظام WHOIS في الماضي بتحويل عنوان IP هذا إلى اسم نطاق وربما نقطة اتصال فنية أو نقطة اتصال إدارية برقم هاتف وعنوان حتى نتمكن من الاتصال بهذه الضحية لإعلامها على الفور بما يحدث. وهذا مجرد مثال واحد ولكنه مثال مهم للغاية نظرًا لظهور برمجيات الدفع القسري للفدية في السنوات الأخيرة. ونظام WHOIS مرة أخرى، ليس مهمًا فقط في تحديد الأشرار ولكن أيضًا في حماية الضحايا

من الجرائم الإلكترونية.

الشريحة التالية. إذن ما تغير هو أن الوصول العام إلى معلومات نظام WHOIS قد اختفى في السنوات الأخيرة، وهذا مثال لما يبدو عليه اليوم بشكل عام. ستلاحظون أنه لا توجد معلومات عن نقاط الاتصال الفنية أو الإدارية التي ربما كانت لدينا.

الشريحة التالية، رجاءً. هذه شريحة مأخوذة من عرض تقديمي إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في يونيو/حزيران 2020. يُظهر النطاقات المرتبطة بجائحة كوفيد-19. لذلك تلقى مكتب التحقيقات الفيدرالي في ذلك الوقت العديد من الشكاوى حول النطاقات التي يتم استخدامها للاحتيال المرتبط بكوفيد-19، - والعمل بشكل تعاوني مع عدد من أمناء السجلات المتعاونين، وقمنا بإحالة أكثر من 1300 من هذه النطاقات إلى العديد من أمناء السجلات. وبالنظر إلى معلومات نظام WHOIS، معلومات المشترك المرتبطة بهذه النطاقات، رأينا أنه في أغلب الأحيان، لم نعد في الواقع نرى المعلومات المرتبطة بالموضوعات، الأشرار بعد الآن.

لقد رأينا نوعين مختلفين من رسائل التنقيح كانا يحدثان. النوع الأول كان التنقيح للخصوصية أو الرسائل المماثلة. قد يشير ذلك إلى أن التنقيحات تم إجراؤها للامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR، الذي دخل حيز التنفيذ في مايو/أيار 2018.

النوع الثاني، الذي يمثل العدد الأكبر بكثير البالغ 65%، يتوافق مع خدمات الوكيل. الآن، خدمات الوكيل هي تلك التي يتم توفيرها عادةً بواسطة أمين السجل، حيث يقوم بتسجيل نطاق نيابة عن المشترك مقابل رسوم. هذا مهم لأن بعض أمناء السجلات لديهم سياسات مختلفة للرد على طلبات مسؤولي السلامة العامة للحصول على معلومات المشترك بناءً على ما إذا كان المشترك قد دفع مقابل الخصوصية أو ما إذا كانوا قد حصلوا عليها مجانًا.

الشريحة التالية. لا يزال مستقبل نظام WHOIS اليوم غير واضح إلى حد ما. أدى تطبيق القانون العام لحماية البيانات GDPR لعام 2018 إلى تسريع ما بدأته بالفعل خدمات الخصوصية والوكيل التجارية هذه، وهو تنقيح معلومات المشترك من نظام WHOIS المتاح للجمهور. والجهود جارية لتطوير نظام WHOIS متوافق مع القانون العام لحماية البيانات GDPR، وقد تم التركيز عليها في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP متعددة السنوات - هنا في ICANN.

تم تصميم العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP هذه لتصميم نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لنظام WHOIS؛ لفترة من الوقت، كما كنا نسميها. تمت إعادة تسميته الآن إلى نظام إفصاح WHOIS، ولا يزال يتعين تحديد نتائجه. هناك مناقشات جارية حول التكلفة المقدرة لهذا النظام مقابل قيمته المتوقعة، وإن كان سيلبي احتياجات المستخدمين المقصودين أم لا، والذين من المحتمل أن يشملوا إنفاذ القانون وممارسي الأمن السيبراني وعديدين غيرهم.

كمثال فقط، الأسئلة حول المدة التي سيستغرقها أمين السجل للرد على "طلب عاجل" من إنفاذ القانون، هي أسئلة تهمنا جدًا في مجال السلامة العامة. وتنشأ من هذه المناقشات المتعلقة بـالعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP محادثات إضافية حول أشياء مثل دقة معلومات المشترك وإلى أي درجة يجب التحقق منها. هناك نقاش حول هذا الموضوع الآن وقد تؤثر هذه الأسئلة والمناقشات على موثوقية بيانات نظام WHOIS ومدى فائدتها لمن يطلبونها، ومتى وإذا تم منحهم حق الوصول إليها.

أخيرًا، يجب أن تدركوا أيضًا أن لغة نظام WHOIS نفسها تتطور، لذلك هناك بروتوكول تقني جديد يسمى بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل RDAP، وهو يمثل بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل، ويحل محل بروتوكولات نظام WHOIS التقنية القديمة.

وتستفيد عقود أمناء السجلات المقترحة مؤخرًا من هذه المصطلحات الجديدة، ومصطلحات مثل خدمات دليل بيانات التسجيل حيث اعتادوا الإشارة فقط إلى نظام WHOIS كمصطلح عام. لدي رأي بأن نظام WHOIS مصطلح لا يختفي أبدًا، لكنني لا أريد أن تفاجئكم هذه المصطلحات إذا صادفتموها. الشريحة التالية.

وهكذا نصل إلى الختام هنا من أجلكم أيها الرفاق. مع الكثير من التغييرات، سواء انتهينا من نظام WHOIS الذي يبدو مثل ذلك الموجود على اليسار أو الذي يشبه ذلك الموجود على اليمين، فهذا شيء لا يزال يتعين النظر فيه. وستكون مناقشة مستمرة. لكن الجدل الدائر لا يزال يدور حول ما إذا كنا نريد أن يكون هناك سجل لمن يستخدم أي نطاق ومتى، ومن نريده أن يصل إلى هذه السجلات. والآن كما في السابق، سأتوقف قليلًا، وأفتح المجال للأسئلة والتعليقات، وأشكركم على اهتمامكم حتى الآن.

كاريل دوغلاس: شكرًا لك، سيد جابرييل. هل لدينا أي أسئلة في هذه المرحلة؟ نعم، لدينا بضعة أسئلة. السؤال الأول، على ما أعتقد، من إندونيسيا أولًا.

آشوين ساستروسوبروتو: نعم، شكرًا. أريد فقط إلقاء نظرة على ربما الجانب القانوني لنظام WHOIS مهم أيضًا، خاصة بالنسبة للحكومة التي تقترح على سبيل المثال النزاع القانوني EPAG الألماني مع ICANN، على سبيل المثال، فيما يتعلق بنظام WHOIS قد يكون مهمًا لمعرفة كيف تتطور الحالة أنه يمكننا رؤية الجانب القانوني لهذا النوع من نظام WHOIS في النظام القانوني للبلدان المختلفة، وأعتقد أن كل دولة لديها نظام قانوني لحماية البيانات هذه، وما تسمونه، ربما [غير مسموع – 01:20:59] الحماية. شكرًا.

غابرييل أندروز: شكرًا لكم على كل ذلك. سوف آخذ ذلك كنقطة اهتمام في المستقبل، حيث قد يكون هناك اهتمام بين اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لتتبع أي نتائج للنزاعات القانونية حول معلومات نظام WHOIS التي قد تكون موجودة. حول نفس الموضوع، سوف أشير إلى أن ICANN نفسها تقوم بجلسة خاصة بتتبع التشريعات والبيئات التشريعية والتنظيمية التي تحيط بتطوير سياسة ICANN وقد تكون قادرة على تقديم معلومات حول مثل هذه الموضوعات.

كاريل دوغلاس: شكرًا. نعم، التالي من فضلكم. تعرف نفسك.

ممثل البرازيل: معكم [غير مسموع – 01:21:45] من البرازيل. شكرًا جزيلًا يا غابرييل على العرض الشامل والمثير للاهتمام. هناك شيء أجده محيرًا بعض الشيء حول هذه المناقشة مثلما كنت أتابع هذا لفترة طويلة؛ في هذه المرحلة الزمنية، تقرر أنه يتعين على ICANN الامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR وأنه لا مفر من الامتثال، ثم لماذا لم يتم العثور بسرعة على حل حيث لا يزال بإمكان سلطات إنفاذ القانون الوصول إلى هذه البيانات في بيئة أكثر انغلاقًا بسبب أفهم أن هناك استثناءات لوكالات إنفاذ القانون، لذلك من الصعب فهم سبب عدم تمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي من الاحتفاظ بالوصول إلى نظام WHOIS كما كان يعمل من قبل. ويبدو أننا تطورنا لمثل هذه العملية المعقدة والصعبة، وبالنسبة لشخص ما يأتي إلى هنا لاحقًا، من المحير جدًا أن نفهم لماذا وكيف وصلنا إلى هذه النقطة. شكرًا جزيلًا.

غابرييل أندروز: سأعتذر لأنني لست متأكدًا من أنني سأكون في أفضل وضع لإعطائك إجابة مثالية عن سبب وصولنا إلى هذه النقطة، وألاحظ أن زميلي والرئيس المشارك لمجموعة عمل السلامة العامة، لورين، رفعت يدها وسأعرض عليها فرصة للإجابة على هذا السؤال.

لورين كابين: معكم لورين كابين - أتحدث بصفتي أحد الرؤساء المشاركين لمجموعة عمل السلامة العامة. هذا سؤال جيد للغاية يجب طرحه للأسف ولا توجد إجابة سهلة عليه. ما سأفكر فيه هو أن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN يتكون من العديد من مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، التي تعد اللجنة الاستشارية الحكومية منها بالطبع مجموعة مهمة، وضمن ذلك، فإن إنفاذ القانون بالتأكيد لديه أسهم مهمة للغاية لأننا نحمي الجمهور من الكثير من السلوك غير القانوني غير المرغوب فيه.

لذلك، ليس هناك أي إجابة سهلة بخلاف قول ذلك في عملية وضع السياسات، والتي سمعنا عنها كثيرًا في العروض التقديمية السابقة، القضايا والتوازنات بين الاهتمامات المختلفة، وكيفية حماية الخصوصية، وكيفية حماية الجمهور، الذي يجب أن يكون له حق الوصول، وتحت أي ظروف، يمكن أن تصبح مناقشات معقدة للغاية ومثيرة للجدل.

ولذا لم يكن لدينا حل سهل للسؤال الذي تطرحه، أعتقد ضمنيًا، وهو كيف يمكننا التأكد من أن جهات إنفاذ القانون لديها الأدوات التي تحتاجها لأداء وظيفتها بطريقة تتوافق أيضًا مع خصوصية المصالح أيضًا، وما يمكنني إخبارك به هو أنه من المؤكد أن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومجموعة عمل السلامة العامة تتابع عن قرب هذه القضايا، وتدعو إلى التأكد من أن أي حل نهائي يتم التوصل إليه يحقق ما نشعر به هو التوازن المناسب بين حماية للجمهور، وكذلك حماية الخصوصية.

ولست متأكدة من مدى رضا هذه الإجابة لأنني أعتقد أننا جميعًا نحب الحلول البسيطة ولكن في واقع عملية وضع السياسات، يكون تحقيق ذلك في بعض الأحيان أمرًا صعبًا.

كاريل دوغلاس: شكرًا يا لورين، وأعتقد أنك أصبت كبد الحقيقة. إنها مسألة محاولة تحقيق التوازن في بعض الجوانب.

هل هناك أي أسئلة أخرى؟ حسنًا. حسنًا. حسنًا، إن لم تكن هناك أسئلة أخرى، فأنا أغتنم هذه الفرصة لأشكر لورين وغابرييل وجورج على العروض التقديمية الممتازة حول الموضوعات المهمة جدًا التي تشارك فيها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في هذا الوقت.

وتعد قضايا انتهاك نظام اسم النطاق DNS، ونظام WHOIS، وبالطبع الجولات القادمة لطلبات نطاقات gTLD الجديدة أمورًا بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعًا، وأعلم أن هذا شيء سوف ترغبون في معرفة المزيد عنه، وعلى مدار الأسبوع المقبل سيتم بالتأكيد مناقشة هذه المواضيع بمزيد من التفصيل.

أود أن أشكر الجميع على حضورهم. نأخذ استراحة الآن لمدة ساعة، استراحة وقت الغداء؛ نستأنف الساعة 13:15 وأعتقد أن الأمر كذلك. أنظر فقط إلى روب، فقط للتأكيد؛ الساعة 13:15 لذا فأنا محق في ذلك. شكرًا لكم مرة أخرى، وبكل الوسائل، عودوا الساعة 13:15 حيث سنواصل هذه الجلسات. شكرًا. أتمنى لكم يومًا سعيدًا، غداء طيب. (توقف التسجيل)

[انتهاء التدوين]